وثيقة للتداول العام

رقم الوثيقة: IOR /40/008/2006

بيان إخباري رقم: 060

16 مارس/آذار 2006

تجار الأسلحة يتمتعون بالحصانة من العقاب، مع "الانتهاك المنظَّم" لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة خلال العقد المنصرم

تقرير من حملة الحد من الأسلحة: منظمة العفو الدولية ومنظمة أوكسفام وشبكة التحرك الدولي بخصوص الأسلحة الصغيرة (إيانسا)

قال تقرير[1] قُدم اليوم (الخميس) إلى مجلس الأمن إن قرارات حظر الأسلحة التي أتخذها الأمم المتحدة تُنتهك بشكل منظم، وإنه يجب تعزيزها على نحو عاجل إذا أُريد لها أن تنجح في منع الأسلحة من تأجيج انتهاكات حقوق الإنسان.

ووفقاً لحملة الحد من الأسلحة، فقد تكرر انتهاك جميع قرارات حظر الأسلحة الثلاثة عشر التي أصدرها الأمم المتحدة في العقد الأخير. وعلى الرغم من أن منتهكي قرارات الحظر التي ذُكرت في تقارير الأمم المتحدة يُعدُّون بالمئات، فإن حفنة منهم فقط أُخضعوا للملاحقة القضائية.

وقالت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إنه *"على مدى السنوات العشر الماضية، لم تواجَه الانتهاكات المنظمة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة بملاحقات قضائية تُذكر. ولا يزال مروِّجو الأسلحة يفلتون من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ويسخرون من جهود مجلس الأمن"*.

وسيناشد المشاركون في حملة الحد من الأسلحة اليوم مجلس الأمن من أجل أن تقوم الدول بتعزيز تنفيذ قرارات *الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة*. وسيطالبون بحزمة من التدابير الجديدة، ومنها الموافقة العاجلة على وضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة.

ومن شأن هذه المعاهدة أن تمكِّن الحكومات من العمل بشكل موحد على الحد من عمليات نقل الأسلحة التقليدية بشكل صارم، مما يخلق الظروف المواتية لاحترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة بشكل سليم. ومنذ بدء الحملة في أكتوبر/تشرين الأول 2003، أعربت أكثر من 45 دولة عن دعمها لوضع مثل هذه المعاهدة.

ووفقاً للتقرير:

- إن الموارد المتاحة لفرق التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمراقبة قرارات الحظر والوقت المخصص لها يتسمان بالنقص المخيف؛
- على الرغم من أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة هي قرارات ملزمة قانونياً بموجب القانون الدولي، فإن العديد من الدول لم تجعل من انتهاك الحظر جريمة جنائية؛
- عادة ما يجري تزوير الوثائق المتعلقة بتصدير الأسلحة واستيرادها وشحنها، وكثيراً ما يقوم مسؤولون رسميون في الدولة بتغطية عمليات نقل الأسلحة،
- في بعض الأحيان، يكون أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مدربين على تسجيل العلامات على الأسلحة بشكل كافٍ، في الوقت الذي تفتقر فيه بعثات الأمم المتحدة إلى الوسائل الملائمة لمراقبة نقاط الدخول في المناطق المحظورة.

وقالت بربارة ستوكنغ، مديرة منظمة أوكسفام: *"إن مروجي الأسلحة غير الشرعية يفلتون من العقاب على عمليات القتل يومياً. وإن قرارات حظر الأسلحة ينبغي أن تتعزز، إلا أنها ستظل تمثل أداة كليلة. فهي غالباً ما تُفرض من قبل مجلس الأمن على أسس سياسية وليست مبدأية، وعادة ما تُفرض بعد فوات الأوان، فتفشل في إنقاذ أرواح البشر. إن العالم بحاجة ماسة إلى معاهدة لتجارة الأسلحة إذا أردنا أن نمنع وقوع الأسلحة في أيد غير أمينة"* .

ووفقاً لمنظمي الحملة، فإن عدد النـــزاعات التي فرضت الأمم المتحدة فيها حظراً على الأسلحة في الفترة 1990-2001، بلغ 8 نزاعات من أصل 57 نزاعاً. وحتى عندما كان يتم الاتفاق على الحظر من قبل الأمم المتحدة، فإنه لم يكن يحدث إلا بعد نشوب النـــزاع. إن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة من شأنه أن يوفر إطاراً أوسع لمنع بيع الأسلحة قبل أن تصل الحروب أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى ذروتها. كما أن من شأنها أن تساعد على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة بشكل أكثر صرامة ووفقاً لمعايير عامة تقوم على القانون الدولي.

واليوم هو الأول في الأيام المئة المتبقية على انعقاد المؤتمر العالمي للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة في يونيو/حزيران. وخلال الأيام المئة القادمة، سيقوم مشاركون في الحملة من 110 بلدان بتنظيم مسيرات وحفلات موسيقية بهدف الضغط على زعمائهم من أجل دعم معاهدة تجارة الأسلحة.

وقالت ربيكا بيترز، مديرة شبكة التحرك الدولي بخصوص الأسلحة الصغيرة: *"في الأيام المئة المتبقية على بدء انعقاد المؤتمر العالمي للأمم المتحدة بخصوص الأسلحة الصغيرة، سيُقدر عدد الأشخاص الذين سيُقتلون بواسطة الأسلحة بنحو 100.000 شخص، وسيكون عدد المصابين بجروح أكبر بكثير من هؤلاء، وسيعانون الأمرين بطرق أخرى من جراء العنف المسلح. واليوم سيبادر العديد من الأشخاص، من كينيا إلى كندا إلى تشيلي إلى دعوة زعمائهم للمطالبة بوضع ضوابط دولية لمنع وقوع الأسلحة في أيد غير أمينة"* .

وقد أرسل أكثر من 800.000 شخص من 160 بلداً صورهم كي تُضاف إلىمناشدة المليون وجه، التي تمثل أضخم عريضة للصور في العالم أجمع، تدعو الزعماء إلى دعم فرض ضوابط أكثر صرامة على تجارة الأسلحة. وستُسلم العريضة أثناء المؤتمر الذي سيُعقد في يونيو/حزيران، وهي تمثل مليون شخص ممن قُتلوا بفعل الأسلحة منذ المؤتمر الأخير للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة.

هوامش

1 *"تعزيز الالتزام بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحظر الأسلحة – التحديات الرئيسية الخاصة بالمراقبة والتدقيق"* بقلم بريان وود من منظمة العفو الدولية، منشورات دائرة شؤون نزع الأسلحة التابعة للأمم المتحدة، الجريدة غير الدورية، مارس/آذار 2006.

معلومات إضافية

للاطلاع على مزيد من المعلومات، أو لطلب نسخة متقدمة من التقرير ومعلومات أساسية، يرجى الاتصال بالأشخاص التالي أسماؤهم:

منظمة العفو الدولية: جيمس دايسون، هاتف: 5831 413 207 (0) 44 + هاتف خليوي:7795628367 (0) 44+

منظمة أوكسفام: كلير رودبك، هاتف: 2530 47 1865 44+ هاتف خليوي: 139 887 7769 44+

إيانسا: أنثيالوسون، هاتف:0875 7065 20(0) 44+ هاتف خليوي: 869 242 7900(0) 44+

للحصول على نسخة من التقرير الإعلامي الموجز المتلعق بقرارات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة، أنظر:
http://web.amnesty.org/library/index/IOR http://web.amnesty.org/library/index/engior400072006 400072006

وللحصول على نسخة من التقرير المقدم إلى مجلس الأمن بعنوان: *تعزيز الالتزام بقرارات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة والتحديات الرئيسية للمراقبة والتدقيق"* : أنظر: http://web.amnesty.org/library/index/engior400052006

ملاحظات المحرر:

حملة الحد من الأسلحة هي مبادرة مشتركة أطلقتها كل من منظمة العفو الدولية، ومنظمة أوكسفام الدولية، وشبكة التحرك الدولي بخصوص الأسلحة الصغيرة (إيانسا). وتهدف الحملة إلى تقليص انتشار الأسلحة وإساءة استخدامها، وإقناع الحكومات بوضع معاهدة ملزمة تتعلق بتجارة الأسلحة.